RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

إيران في أسبوع

لدى مراجعة أيّ أصوات عاقلة من الداخل الإيراني، سواءً من جانب بعض المسؤولين أو من قِبَل ناشطين سياسيين أو مدنيين، أو حتى من خلال دراسات وتقارير عدد من مراكز الدراسات الإيرانية، نجِد أنَّ أكبر هاجس يُقلق هؤلاء «العاقلون» هو التراجع الاقتصادي وتبِعاته المختلفة، أكثر من مجريات الحرب، حتى لو كانت هناك مؤشِّرات نصر تضرب في أوتار خصومهم. لهذا كان رأس السُلطة التنفيذية؛ الرئيس مسعود بزشكيان، واضحًا كما ينبغي، وهو يصرّح بضرورة وقف الحرب، وذلك على أنَّه «لا يمكن المُضي قُدُمًا بالحرب إلى الأبد»، و«لا بُدَّ من اتّخاذ قرار في يوم من الأيام لإنقاذ البلاد من وضع "لا حرب ولا سِلْم"»، مستشهِدًا بما طلبه المرشد الراحل علي خامنئي بضرورة الخروج من هذا الوضع، قبل استهدافه ومقتله.

لا يمكن لعاقل في إيران أن ينفي الآثار المريرة والمتتابِعة لتنفيذ الجانب الأمريكي للحصار البحري؛ لهذا لا يغيب بين الحين والآخر من يتحسَّر على تضييع فرصة «مذكِّرة تفاهم إسلام آباد»، في سبيل تحقيق بطولة -قد لا يكون لا طائل منها- بتحقيق سيطرة قد لا تدوم على مجريات الأحداث في مضيق هرمز.

هناك حرب اقتصادية خفية محسوبة بدقَّة، في أروقة أمنية ومخابراتية، تستهدف إيران وما تجلَّى من صمودها عسكريًا وأمنيًا خلال 6 أشهر متتالية، منذ 28 فبراير الماضي. لهذا لنا أن نراجع ما بثَّه موقع «أكسيوس» الأمريكي (الأمني) بشأن «خمس حقائق تُظهِر حجم التآكل الاقتصادي في إيران تحت الحصار الأمريكي»، إلى جانب تقارير بحثية إسرائيلية في الإطار الأمني والاقتصادي، أبرزها ما بثَّه «مركز القدس للشؤون الأمنية والخارجية» الإسرائيلي، في تقريرين: حول «كيف نغلق منافذ إيران للالتفاف على العقوبات؟»، وعن أنَّ «حرب إيران تنتقل من الجبهة إلى جيوب المواطنين».

الأخبار:

سياسي ودبلوماسي

الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان: لا يمكن المضي قدمًا بالحرب إلى الأبد، لا بد من اتخاذ قرار في يوم من الأيام لإنقاذ البلاد من وضع "لا حرب ولا سلام". وقد أعلن المرشد "الشهيد" صراحةً أنه يتعين الخروج من هذا الوضع. علينا إزالة هذا الخطر عن البلاد. وأعتقد أنه بتطبيق مذكرة التفاهم، وبكرامة ومنطق، نستطيع حلّ المشاكل؛ وبالتأكيد ليس من المقرر أن نتراجع أمام العدو.

النائب الأول للرئيس الإيراني، محمد رضا عارف: إن الميزة الأساسية لإيران ليست مواردها الجوفية، بل مواردها البشرية والعلم والتكنولوجيا. خلال حرب رمضان، كانت القدرات الدفاعية للبلاد، التي تعتمد على التقنيات المتقدمة، تتطور أسبوعًا بعد أسبوع. نحن لسنا من دعاة بدء الحروب، لكننا مقاتلون أقوياء ونجيد الدفاع عن أنفسنا، وسنجعل كل من يفكر في مهاجمة إيران يندم على ذلك.

رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف: يعلم الأمريكيون أن لا أحد يصدق استعراضاتهم وادعاءاتهم الفارغة؛ فالولايات المتحدة ليست في وضع اقتصادي يسمح لها بأن تقيّد علاقاتها مع الدول الأخرى أكثر مما هي عليه الآن. وقد أبلغنا شركاء إيران التجاريين، سواء عبر وسائل الإعلام أو من خلال إرسال رسائل إلينا، بأنهم لا يعيرون هذه التصريحات أي اعتبار.

وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي: التهديد بـ "بدء عمليات اقتصادية" ضد إيران، هو في الواقع لأجل حرف أنظار الرأي العام الأمريكي عن الأزمات المالية الداخلية: أي الديون غير المسبوقة والزيادة المرعبة في الفوائد البنكية في أمريكا. إن الإصرار على مواصلة السياسات الفاشلة لن يؤدي سوى لمزائم أكبر. الإرهاب الاقتصادي الأمريكي يهدد الاقتصاد العالمي والسيادة الوطنية للدول في كافة أرجاء العالم.

المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حسن فشقاوي: وفقًا للمادة 3، سيتم فرض رسوم على الخدمات المقدمة في مضيق هرمز، بما في ذلك الخدمات البحرية والبيئية، والتزود بالوقود في الظروف الخاصة، والتأمين، والسلامة، وغيرها من الخدمات المقدمة في مضيق هرمز. وسيتم تحصيل هذه الرسوم من سفن الدول المصرح لها بالمرور عبر مضيق هرمز، بالريال الإيراني أو أي عملة أخرى تحددها إيران.

نائب رئيس لجنة المادة 90 البرلمانية، حسين علي حاجي دليغاني: لعبت الإمارات أسوأ دور في المنطقة بتسهيلها الكامل مع الكيان الصهيوني واستضافتها لمسؤوليه خلال الحرب، ومن خلال دعمها للولايات المتحدة، أضرت بإيران. أما الآن، ومع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، تبحث عن حلفاء جدد. على الإمارات دفع غرامة عن الأضرار التي تسببت بها لإيران، بل من الممكن أن تتبع كل أراضيها لإيران لسنوات.

أمني وعسكري

القائد العام للشرطة الإيرانية، أحمد رضا رادان: حققت الشرطة في ضوء تنفيذها خطط تعزيز الأمن في مختلف أنحاء إيران، نجاحًا كبيرًا في القضايا ذات الأولوية، مثل مكافحة تجار المخدرات، ومهربي الوقود، ومهربي الأسلحة غير المرخصة وغيرها. أسفرت هذه العمليات خلال اليومين الماضية، عن ضبط 17 طنًا و700 كيلوغرام من المخدرات، و786 ألف لتر من الوقود المهرب، و430 قطعة سلاح، بالإضافة إلى إلقاء القبض على عدد كبير من المجرمين.

نائب قائد القوات البحرية للجيش الإيراني، الأدميرال فرامرز بماني: إن القوات البحرية اليوم حاضرة في الميدان بجاهزية وقوة تفوق بكثير ما كانت عليه في الأيام الأولى لحرب رمضان. وهي ملتزمة بتوفير الأرضية اللازمة لانسحاب الأعداء من منطقة غرب آسيا وإرساء سلام واستقرار دائمين في المنطقة من خلال التصدي لجميع التهديدات.

المتحدث باسم وزارة الدفاع الإيرانية، العميد رضا طلائي: إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على القوات المسلحة وصناعة الدفاع في إيران منذ 47 عامًا، كانت إحدى العوامل التي أسهمت في تحويل العقوبات إلى فرصة لتحقيق الاعتماد على الذات وتوطين صناعة الأسلحة والمعدات، وإحداث قفزة في الصناعة الدفاعية، التي اكتسبت المهارات والخبرات والدروس المستفادة ميدانيًا خلال الحربين الأخيرتين.

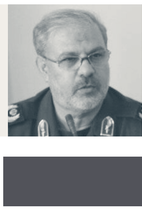

المتحدث باسم الحرس الثوري، العميد حسين محبي (حول ادعاء المسؤولين الأمريكيين باستهداف دارات إيران وإمكانية عبور ناقلات النفط من مضيق هرمز): هذه الادعاءات مجرد ضجة إعلامية، ولا يمكن حصر قدرات الحرس الثوري الإيراني في مجال المراقبة والاستخبارات على الرادارات التي يعرفها العدو. لا يقوم الحرس الثوري بالرصد عبر الأقمار الصناعية التي يتصورها الأمريكيون، وهناك طرق أخرى للرصد من الممكن ألا يكون العدو قادرًا حتى الآن على اكتشافها.

إقليمي ودولي

وزارة الخارجية التشيلية: إيقاف نشاط سفارة تشيلي في طهران سينتهي اعتبارًا من 31 أغسطس، وذلك لإجراء مراجعة تنظيمية بهدف تخصيص الموارد الدبلوماسية بصورة أكثر كفاءة، وكذلك اتخاذ إجراء وقائي لضمان أمن الدبلوماسيين التشيليين في ظل ظروف عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وستُقدَّم الخدمات القنصلية للمواطنين التشيليين في إيران من خلال قنصلية هذا البلد في أنقرة.

دائرة الهجرة الدنماركية: إدراج اسم "منصور لقائي"، وهو مواطن إيراني، على قائمة الدعاة الدينيين الممنوعين من الدخول إلى الدنمارك وإلى الدول الأخرى في منطقة شنغن، وذلك لممارسته أنشطة مرتبطة بالتدخل الأجنبي والتجسس لصالح الجمهورية الإسلامية.

اقتصادي

وزير النفط الإيراني، محسن باك نجاد: تم اكتشاف حقل غاز جديد في جنوب محافظة فارس، واكتشاف أكثر من 7500 مليار قدم مكعب من الغاز في هذا الحقل، حيث يمكن استخراج 5700 مليار قدم مكعب من هذه الكمية، التي تعادل إنتاج 15 عامًا من تشغيل مرحلة واحدة من حقل بارس الجنوبي. وسيتم استغلال هذا الحقل في أسرع وقت ممكن، حتى يمكن ضخ الغاز المنتج منه في قطاعات مثل الصناعة والقطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

محافظ البنك المركزي، عبد الناصر همتي: صادرات إيران من النفط قد توقفت حاليًا. إن الفرق بيننا وبين دول مثل قطر والعراق، يتمثل في أنهم يستطيعون الوصول لاحتياطاتهم، لكن الأمريكيين أغلقوا احتياطاتنا ولا يُسمح لنا بالسحب منها. وقد أثّر انخفاض الإيرادات النفطية والضريبية ورسوم التأمينات الاجتماعية، على جميع مجالات الاقتصاد الإيراني.
«راديو فردا»

اجتماعي وثقافي

المتحدث باسم شركة المياه والصرف الصحي بمحافظة طهران، بهنام بخشي: على الرغم من محدودية موارد المياه، فقد أسفر ترشيد الاستهلاك ودعم المواطنين، عن خفض استهلاك الفرد من المياه في طهران بنحو 70 لترًا على مدى ثلاث سنوات. مر صيف هذا العام في العاصمة دون أي نقص في المياه وبأقل انخفاض في ضغط المياه. يبلغ حجم الاحتياطيات في السدود الخمسة في طهران حاليًا حوالي 26%.

رئيس مؤسسة قيم الدفاع المقدس: يهمن كارغر: (منتقدًا الوضع الحالي للحجاب): المشكلة تجاوزت مسألة "السفور" ووصلت إلى حد الانفلات والعري. كما أنه يتم استخدام "نساء كعارضات للأزياء" في واجهات بعض متاجر الملابس النسائية بدلًا من دُمى عرض الأزياء. لقد سُلب الأمان من المحجبات.

الافتتاحيات:

1 جمهوری اسلامی

صحيفة «جمهوري إسلامي»

الحكومة الإيرانية تحت الحصار: أحد جانبي الحصار واضحٌ وجلي، حيث يبذل العدو كل ما في وسعه من أجل إسقاط الحكومة، والشعب، والنظام، دفعة واحدة. بعد سبعة وأربعين عامًا من فرض العقوبات، وثلاثة حروب مفروضة، وحرب إرهابية لا تتوقف، كان الحصار البحري هو الصفحة الأخيرة التي تم تسطيرها. لا يمكن توقع شيء من العدو إلا العداء. الحكومة الإيرانية تبذل كل ما في وسعها لكسر هذا الحصار، مثلما نجحت في الحد من آثار الهجوم الاقتصادي بالالتفاف على العقوبات، ومثلما أذلت العدو في الحرب الضارية. إلا أن شفرة الحصار الأخير ليست موجهة لحدود البلاد، بل لقلبها، حصار لا يفرضه الأعداء، بل يفرضه أشخاص يُسمون أنفسهم ملاك إيران، ويطردون الآخرين منها، هم نفسهم الأشخاص الذين قالوا إن البلاد ملك لنا، وأن على من لا يقبل هذا الرحيل منها، أشخاص يقومون بتضييق حلقة الحصار يومًا بعد يوم لتحقيق أحلامهم الخاصة.. ولهزيمة العدو واجتياز هذا المأزق التاريخي بسلام، يجب كسر الحصارين؛ حصار العدو في البحر والحصار الداخلي. لا ينبغي أن يظنوا أنهم إذا سحبوا الكرسي من تحت الحكومة، فسوف يتمكنون من الجلوس عليه. هذا حلمٌ لن يتحقق. سيتحطم الكرسي، والعاقل تكفيه الإشارة، هذا كل شيء. (المحلل السياسي، غلام رضا بني أسدي)

2 شبکه شرق

صحيفة «شرق»

حل الأزمات مرهون بالحقوق الأساسية للشعب: تحيط أزمات متعددة بالبلاد، وقد أدى شبح الحرب المشؤوم وآثارها الناتجة عن العدوان العسكري الأمريكي والإسرائيلي على البلاد، إلى تفاقم هذه الأزمات. فالبنزين والكهرباء والمياه لا تكفي لتلبية احتياجات البلاد، ولا تبدو إمكانية سد هذا النقص متاحة حاليًا. وسعر صرف العملات الأجنبية يرتفع دون كبح له. ووصلت أسعار الاحتياجات الضرورية مثل المسكن، والغذاء، والدواء، والعلاج إلى مستوى لم يعد بمقدور قطاع كبير من سكان البلاد تأمينها. ولكن، بموجب المادة التاسعة من الدستور، لا ينبغي لأي من هذه الأزمات أن تكون سببًا لنقض أو تعطل الحقوق الأساسية للشعب. لقد نسي السيد رئيس الجمهورية، أن الدستور ما زال وثيقة معتبرة تُلزم أجهزة الحكم بتطبيقها، ويوفر معايير مفيدة ومهمة لتقييم أعمال نظام الحكم. وطبقًا للمادة التاسعة، تُعد الحرية إحدى أركان السيادة الوطنية. ومع ذلك كله، لا نرى أي أثر يوضح اهتمام الحكومة بالمؤسسات الحقوقية المتعلقة بالحريات الأساسية للشعب في إجراءاتها. ومن أهم هذه الحقوق: حق حرية التعبير، الذي نصت عليه المادة الثالثة والعشرون، وحق حرية الصحافة والإعلام المصرّح به في المادة الرابعة والعشرين من الدستور. إن وضع الصحافة في البلاد يمر بأكثر الظروف حرجًا خلال 48 سنة الماضية بأكملها. (الحقوقي، كاميز نوروزي)

3 تعادل

موقع «صحيفة تعادل»

التضخم والحرب وحدود صلاحيات البنك المركزي: يعاني الاقتصاد الإيراني منذ سنوات من أزمة التضخم المزمن؛ الأزمة التي كانت قائمة قبل الحرب أيضًا، وازدادت أبعادها تعقيدًا في الأشهر الأخيرة. لـذا، فإن تقييم أداء الحكومة أو البنك المركزي دون وضع هذا الأمر بعين الاعتبار لن يقدم صورة كاملة عن واقع الاقتصاد الإيراني. المشكلة الأساسية ليست مجرد أزمة مؤقتة، بل مجموعة من المشاكل الهيكلية التي تفاقمت جراء الحرب والعقوبات وتراجع إيرادات الحكومة. وعلى الرغم من أن إيران لا تواجه حاليًا نقصًا واسع النطاق في السلع الأساسية، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الوضع نجاحًا كاملًا في إدارة الاقتصاد، لأن السلع تصل إلى المستهلكين بأسعار مرتفعة للغاية. هناك نقاط مهمة تظهر مع مقارنة الاقتصاد الإيراني باقتصادات الدول التي خاضت حروبًا؛ لهذا السبب، لا ينبغي عزو جميع المشاكل والصعوبات الراهنة إلى أداء الحكومة وحدها، لأن جزءًا كبيرًا من هذه التحديات متجذر في هيكل الحوكمة الاقتصادية بإيران. بحث دور البنك المركزي في كبح التضخم أحد أهم محاور هذا التحليل. لو كانت الأدوات النقدية الحالية فعالة، لما كان الاقتصاد الإيراني يواجه اليوم تضخمًا سنويًا بمستويات مرتفعة. الاقتصاد الإيراني لم يكن قادرًا على كبح جماح التضخم المزمن حتى قبل اندلاع الحرب. (الخبير الاقتصادي، كامران ندري)

4 همیهن

صحيفة «هم ميهن»

إرسال إشارات ضعف للعدو: بما أن الجماعة المتطرفة تعد الإشارة إلى أي واقع أو نقص، أو مشكلة، أو ضعف، أو أزمة داخل إيران بمثابة "إرسال إشارات ضعف للعدو". وتعتبر ذلك أمرًا يستوجب الاعتقال والعقاب من وجهة نظرها، فيجب أيضًا تطبيق هذا المبدأ عليهم أولًا. من الآن فصاعدًا، أي إشارة من جانب هذه الجماعة إلى حالة الحجاب، أو ارتفاع حجم السيولة، أو زيادة أسعار السلع والعملة الأجنبية والذهب، أو أي نوع من التعبير عن عدم الرضا بخصوص أداء المسؤولين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ليست إلا "إرسال إشارات ضعف للعدو"، وفقًا للتعريف والتفسير الذي قدمته هذه الجماعة، بناء على ذلك، يجب التعامل معهم وفقًا لقواعدهم. لا يمكن من جهة اعتبار أي تحذير بشأن نقص الموارد، وتأثير الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي على حياة الشعب "إرسال إشارات ضعف للعدو". ومن جهة أخرى، طرح أوصاف مخيفة حول وضع الحجاب وحالة التضخم والغلاء والتقاعس وسوء الإدارة واعتبارها "إرسال رسالة قوة للعدو". إما أن يكون كل شيء في البلاد على ما يرام، وفي هذه الحالة، يجب على هذه الجماعة نفسها أن تُقر بذلك وتعلن رضاها، أو أن الوضع مضطرب. باختصار، المعايير المزدوجة غير مقبولة. (الكاتب ومستشار صحيفة "هم ميهن"، أحمد زيد آبادي)